تأشيرة الرئيس على بيان الحكومة المصرية الذى يستنكر التصريح الثلاثى حول تأميم قناة السويس وتجميد الأموال المصرية فى ١٢ أغسطس ١٩٥٦

بيـــــان

من الحكومـة المصـــرية

فى السادس والعشرين من يوليو أعلنت الحكومة المصرية تأميم شركة قناة السويس. وقد صدر بذلك قانون نص على تعويض حملة الاسهم على أساس آخر سعر فى بورصة باريس فى اليوم السابق على العمل بهذا القانون.

وقد تسلمت ادارة القناة من هذا التاريخ هيئة مستقلة لها ميزانية مستقلة. وقد زودت هذه الهيئة بكل السلطات الضرورية دون التقيد بالقواعد والنظم الحكوميـــة.

وفى الثالث من اغسطس تلقت وزارة الخارجية من السفارة البريطانية بالقاهرة مذكرة من الحكومة البريطانية تتضمن نص البيان الصادر من حكومات الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة وفرنسا حول تأميم مصر لشركة قناة السويس.

وبالاضافة الى ذلك البيان تسلمت الحكومة المصرية دعوة لحضور المؤتمر المقترح عقده فى لندن يوم ١٦ أغسطس ١٩٥٦

ان الحكومة المصرية لا توافق على ما جاء فى تصريح وزراء خارجية الدول الغربية الثلاث خاصا بشركة قناة السويس فان هذا البيان حاول بكل الوسائل أن يعطى لشركة قناة السويس صفة غير صفتها الحقيقية حتى يخلق الاسباب التى تبرر التدخل فى شئون من صميم السيادة المصرية.

١ — فقد نصت الفقرة الاولى من التصريح على أنه: كان لشركة قناة السويس دائما طابع دولى.

وتأسف الحكومة المصرية اذ تعلن أن هذا الامر ليس له نصيب من الحقيقة فشركة قناة السويس شركة مساهمة مصرية منحت امتيازها من الحكومة المصرية لمدة ٩٩ عاما.

وتنص المادة ١٦ من الاتفاق المعقود بين الحكومة المصرية والشركة عام ١٨٦٦ على أن " شركة قناة السويس شركة مصرية تخضع لقوانين البلاد وعرفها " .

بل ان الحكومة البريطانية نفسها اعترفت بهذه الحقيقة ودافعت عن وجهة النظر هذه أمام المحاكم المختلطة فى مصر .

فقد جاء فى المذكرة المقدمة من وكيل الحكومة البريطانية لمحكمة استئناف الاسكندرية المختلطة عام ١٩٣٩ التوكيد التالى :—

" ان شركة قناة السويس شخص معنوى بحكم القانون المصرى الخاص وان جنسيتها وصبغتها مصرية بحتة ولا يمكن أن تكون غير ذلك وتسرى عليها حتما القوانين المصرية "

حقا ان هذه الشركة تأسست تحت اسم شركة قناة السويس البحرية العالمية ولكن ما هى النتائج القانونية التى تترتب على هذه التسمية ؟ من الثابت أن هذه التسمية لا يترتب عليها بأى حال من الاحوال سلب الشركة جنسيتها المصرية فهى مصرية بحكم المبادىء القانونية العامة وعلى الأخص بحكم مبادىء القانون الدولى الخاص وعقد تأسيسها .

انها مصرية لأنها منحت التزاما منصبا على أملاك عامة مصرية ولأنه لا يتأتى أن تكون مصرية وغير مصرية فى الوقت ذاته أى أن تكون مصرية وعالمية فان ذلك يتنافى والمبادىء القانونية العامة "

٢ — وجاء فى الفقرة نفسها من التصريح أنه " فى سنة ١٨٨٨ وقعت جميع الدول الكبرى ذات المصلحة فى المحافظة على الصبغة الدولية للقناة وعلى حرية الملاحة فيها بصرف النظر عن تبعية السفن وقعت جميع هذه الدول اتفاق القسطنطينية .

ومراعاة لمصلحة العالم أجمع نص الاتفاق على ضمان الصبغة الدولية للقناة بصفة دائمة بصرف النظر عن انتماء امتياز الشركة .

وتأسف الحكومة المصرية لأن تصريح وزراء الخارجية الثلاثة يشوه الوقائع ويعطيها صورة بعيدة عن الواقع بمحاولته منح القناة صفة دولية ، فقد جاء فى مقدمة اتفاق ١٨٨٨ الخاص بضمان حرية استعمال قناة السويس " أن الغرض من الاتفاق هو وضع نظام يضمن لجميع الدول حرية استعمال القناة " .

كما تنص المادة الأولى من الاتفاق على " أن تظل القناة على الدوام حرة ومفتوحة سواء فى وقت الحرب أو فى وقت السلم لكل سفينة تجارية أو حربية دون تمييز لجنسيتها " .

أما المادة الثالثة عشرة من اتفاق عام ١٨٨٨ فتنص على أنه " فيما عدا الالتزامات المنصوص عليها صراحة فى مواد الاتفاق الحالى ليس هناك ما يمس بأى طريقة من الطرق حقوق السيادة للحكومة المصرية "

وتبين المادة الرابعة عشرة من الاتفاق بوضوح أنه لا علاقة مطلقا بين اتفاقية ١٨٨٨ وشركة قناة السويس فهى تنص على " أن الالتزامات الناتجة عن الاتفاقية الحالية لا تتقيد بمدة الامتياز الممنوح لشركة قناة السويس "

والمعروف أن امتياز الشركة كان ينتهى خلال اثنى عشر عاما وتحل الحكومة المصرية محل الشركة فى ادارة القناة .

وتأسف الحكومة المصرية كذلك لأن التصريح الذى اصدره الوزراء الثلاثة قد ذكر بعض الحقائق وأغفل البعض الاخر الذى يثبت حق مصر ، وذلك دليل آخر على نية التدخل فى شئون مصر الداخلية . — ٣ —

فقد جاء فى الفقرة الأولى من التصريح أن مصر فى اتفاقها مع بريطانيا عام ١٩٥٤ اعترفت فى المادة الثامنة أن قناة السويس " ممر مائى ذو أهمية دولية من النواحى الاقتصادية والتجارية

والاستراتيجية ، واغفل التصريح الجزء الأول من المادة الثامنة الذى يقرر بصورة لا تقبل الجدل ، أن القناة جزء لا يتجزأ من مصر .

وفى الفقرة الثانية من التصريح تعترف الحكومات الثلاثة بحق مصر كدولة مستقلة ذات سيادة فى تأميم ممتلكاتها ولكنها تناقش حق مصر فى تأميم شركة قناة السويس المصرية بحجة أنه ، يتضمن استيلاء تعسفيا انفراديا من دولة واحدة على وكالة دولية مسئولة عن ادارة قناة السويس وصيانتها بحيث يستطيع الموقعون على اتفاقية ١٨٨٨ والذين يستفيدون منها استخدام ممر مائى دولى يعتمد عليه اقتصاد وتجارة وسلامة معظم دول العالم .

ومن الواضح كل الوضوح أن حكومات التصريح الثلاثى تصر على الارتكاز على الزعم بأن شركة قناة السويس وكالة دولية وعلى أن الحكومة المصرية لا تستطيع أن تغير من وضعها وهذا اغفال لجميع المعاهدات والاتفاقات التى تنص على أن شركة قناة السويس شركة مساهمة مصرية تدار وفقا للقانون المصرى كما أنه يتجاهل أن الحكومة المصرية ستتسلم ادارة القناة عندما ينتهى أجل امتيازها ، ويغفل أنها جزء لا يتجزأ من مصر .

واتفاقية ١٨٨٨ قائمة سواء كانت الشركة هى التى تدير القناة أو تديرها الحكومة المصرية وذلك مما يدل على أن التصريح يزيف الحقائق ليبرر التدخل فى شئون مصر الداخلية ، فليس هناك سند قانونى على الاطلاق يظهر شركة مصرية مساهمة تخضع للقوانين المصرية كأنها وكالة دولية عهد اليها بضمان الملاحة فى القناة .

وبناء على ذلك فان تأميم الحكومة المصرية : شركة قناة السويس المصرية قرار صادر من الحكومة المصرية بمقتضى حقها فى السيادة وأى محاولة لاعطاء شركة قناة السويس صفة دولية ليس الا تبريرا للتدخل فى شئون مصر الداخلية .

٤ - وقد أعلن فى الفقرة الثالثة من التصريح " أن العمل الذى اتخذته الحكومة المصرية فى الظروف التى اتخذ فيها يهدد حرية القناة وسلامتها كما كفلهما اتفاق ١٨٨٨ " وهذا قول لا أساس له من الصحة فليس هناك ارتباط بين شركة قناة السويس المصرية وبين اتفاقية ١٨٨٨ الخاصة بحرية الملاحة فى القناة . فنص المادة الرابعة عشرة من هذه الاتفاقية يقرر أن " الالتزامات الناتجة عن الاتفاقية الحالية لا تتقيد بمدة الامتياز الممنح لشركة قناة السويس "

وان أى محاولة للربط بين شركة قناة السويس وحرية الملاحة في القناة لا مبرر يدعو للمزيد من الشك ، فان شركة قناة السويس لم تكن مسئولة فى أى وقت من الاوقات عن حرية الملاحة فى القناة ، واتفاقية ١٨٨٨ وحدها هى التى تنظم حرية الملاحة فى القناة ، والحكومة المصرية هى التى تصون هذه الحرية بمقتضى سلطانها على أرضها التى تمر بها القناة وتعتبر جزءا لا يتجزأ منها ، ومن الحقائق الواضحة ان مصر لم تخرق أى اتفاق من اتفاقاتها الدولية ولا يتصور العقل أن شركة مهما كانت تعتبر مسئولة عن حرية الملاحة فى قناة السويس وعن سلامتها .

وهذا الخلط بين شركة قناة السويس وبين حرية الملاحة ليس الا صورة لمحاولة جديدة لخلق المبررات للتدخل فى الشئون الداخلية لمصر والتى تعتبر من صميم سيادتها .

٥ - وفى الفقرة الرابعة من التصريح تقول الدول الثلاثة " انها ترى أنه لابد من اتخاذ اجراءات لانشاء نوع من الادارة تحت

الاشراف الدولى لتأمين العمل فى القناة بصفة دائمة كما نص على ذلك اتفاق ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ مع مراعاة حقوق مصر المشروعة "

وهذه الفقرة تبين بوضوح لماذا حاولت حكومات التصريح الثلاثى أن تعطى لشركة قناة السويس صفة الدولية متجاهلة نصوص جميع الاتفاقيات والقوانين ، كما أن التصريح يستهدف الاعتداء على حقوق مصر الواضحة وسلبها سلطة سيادتها على القناة التى تعتبر جزءا لا يتجزأ من ارضها ، بل ان اتفاقية ١٨٨٨ نفسها تنص على استمرار احكامها سواء خلال مدة الامتياز أو بعد انتهاء الامتياز وانتقال ادارة القناة الى الحكومة المصرية .

ان الحكومة المصرية تعتبر اقتراح اقامة لجنة دولية ليس الا تعبيرا مهذبا عما ينبغى تسميته بالاستعمار الدولى

ان هذا الاقتراح الذى يرتكز على بيانات مضللة لاعطاء شركة مصرية الصفة الدولية انما يبين بوضوح أن حكومات البيان الثلاثى ترمى الى اغتصاب حق من صميم حقوق مصر ومن صميم سيادتها .

٦ — وان الاقتراح المقدم للحكومة المصرية باسم الدول الثلاثة لانشاء لجنة دولية لقناة السويس يهدف الى اسناد ادارة القناة وضمان حرية الملاحة فيها الى هذه الهيئة كما يهدف الى تنظيم تعويض شركة القناة

ومثل هذا الاقتراح يبين أن الهدف من المؤتمر هو التدخل السافر فى الشئون الداخلية لمصر التى لا تدخل فى اختصاص أى مؤتمر .

٧ — وقد صحب تصريح الوزراء الثلاثة مؤامرة دولية كبرى تهدف الى اجاعة الشعب المصرى وارهابه ، فقد قامت الدول الثلاثة صاحبة البيان بتجميد الاموال المصرية فى بنوكها وهى بهذا تخرق الاتفاقات

الدولية وميثاق الامم المتحدة وتستخدم الضغط الاقتصادى ضد الشعب المصرى والبلد الذى حفر القناة وفقد من ابنائه مائة وعشرين الفا ، علاوة على تحمله نفقات حفر القناة .

وقد اعلنت كل من بريطانيا وفرنسا تعبئة الاحتياطى كما اذيع رسميا تحرك قواتهما واساطيلهما .

وان الحكومة المصرية لتستنكر هذا الاجراء بكل شدة فهو تهديد للشعب المصرى حتى يتنازل عن جزء من اراضيه أو سيادته للجنة دولية هى فى الحقيقة استعمار دولى .

وان حكومتى بريطانيا وفرنسا باتخاذهما هذه الاجراءات التى لن يكون من شأنها الا تهديد السلام والامن العالميين انما تسلكان سبيلا متعارضا مع ميثاق الامم المتحدة الذى تعهدتا باحترامه .

لقد قوبلت هذه التدابير التى قصد بها تهديد جميع الدول الصغرى بالاستنكار ليس من مصر وحدها ولكن من جميع الدول الحرة ومن جميع الشعوب التى تخلصت من الحكم الاستعمارى بجهادها المرير والتى تكافح من أجل المحافظة على استقلالها وسيادتها .

٨ - وعندما اعلنت الحكومة المصرية تأميم شركة قناة السويس اكدت من جديد عزمها على ضمان حرية الملاحة فى القناة ولم يؤثر التأميم بحال من الاحوال فى حرية الملاحة فى القناة كما يتضح بجلاء من عدد السفن (البالغ عددها ٧٦٦) التى مرت بالقناة خلال الاسبوعين الاخيرين .

٩ - أما عن الدعوة للمؤتمر فان الحكومة المصرية لتعجب أشد العجب لان بريطانيا قررت الدعوة لمؤتمر يبحث الامور الخاصة بقناة السويس التى هى جزء لا يتجزأ من مصر بدون أى تشاور مع مصر الدولة صاحبة الشأن المباشر .

① الزمت مصر بقرار تحكيم نابليون الثالث في ٦ يوليو ١٨٦٤ بدفع تعويض للشركة قدره ٨٤,٠٠٠,٠٠٠ فرنك ذهبي

كما حكمت الشركة على ان ترد للحكومة تعويضها الوادي مقابل مبلغ ١٠,٠٠٠,٠٠٠ فرنك ذهبي وبذلك حصلت الشركة من الحكومة على مبلغ ٩٣,٠٠٠,٠٠٠ فرنك ذهبي تعادل ٣,٧٠٤,٠٠٠ جنيه ذهبي في الوقت الذي لم تتجاوز فيه كافة نفقات الشركة وما تحملته في سبيل شق القناة منذ تأسيسها الى سنة حصولها على قيمة التعويضات (١٨٦٤) سوى مبلغ ٨٦,٠٠٠,٠٠٠ فرنك اى ما يعادل ٣,٤٤٠,٠٠٠ جنيه ذهبي.

② بلغت جملة التعويضات التي اجرتها الحكومة للشركة في مرحلة التأسيس وشق القناة مبلغ ٢١٩,٦١٤,٠٠٠ فرنك ذهبي اى ما يعادل ٨,٥٠٤,٥٤٠ جنيه ذهبي مع العلم بانه

أ - رأس مال الشركة كله ٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ فرنك اى ما يعادل ٨,٠٠٠,٠٠٠ جنيه اجنبي الشركة حصلت من الحكومة المصرية وحدها على مبالغ تغطي رأس المال بالكامل وتزيد عليه بمبلغ ٥٠٤,٥٤٠ جنيه ذهبي

ب - انه ما دفعته الشركة لاعمال الحفر ونقل الاتربة منذ اليوم الاول لشروعها في شق القناة الى يوم افتتاحها للملاحة (١٨٦٩) لم يتجاوز مبلغ ٢١٨,٦٥٦,٠٧١ فرنك

③ بالاضافة الى هذه المبالغ التي ادتها مصر للشركة يجب انه لا يغيب عن البال ان الحكومة المصرية دأل مصر سخرت اكره ٢٠ الف رجل سخرية على ترك اعمالهم واسرهم كي يؤدوا اعمال الحفر في القناة وهؤلاء الرجال الزهدا يتحملون نفقات سفرهم واكثرهم كانه يقطع مسافات طويلة جيادونه تقدير مع للخسائر التي تحملوها بهم من اكراههم على ترك اعمالهم ولم يقتصر عدد الايدي التي كانت تجتزأ من الزراعة والصناعة والتجارة على ٢٠,٠٠٠ رجل فيبنما يؤدي العمل ٢٠ الف عامل يكون ٤٠ الف من العمال في الطريق اليه او مستقلين بالذهاب اليه او في طريق عودتهم من مما ادى الى ان ٦٠ الف رجل يتزعزعون دواما من منازلهم ومن اعمالهم للقيام باعمال الحفر وقد اشتركت بخلاف الآلاف من العمال الذين تدفقوا في اقطار مصر الحفر وقد استمر هذا النظام عدة اعوام طويلة وقد اعمال السخرة ان هذا ثار الرأي العام العالمي على قسوة هذا النظام وفداحة استغلال الشركة واستهتارها بحياة المصريين

[كانه قرار المالي بتنظيم استخدام العمال المصريين في اعمال الحفر مفروض فيه لصالح العمال (هدا في الاجور الخ)
ولما انتهت السخرة في ١٨٦٢ ٦٢ هوّلت الشركة هذا القرار الى التزام على الحكومة المصرية (بتوريد عمال باجور زهيدة الخ)
وتقاعست سنين لعدم تطبيقه تعويضا]

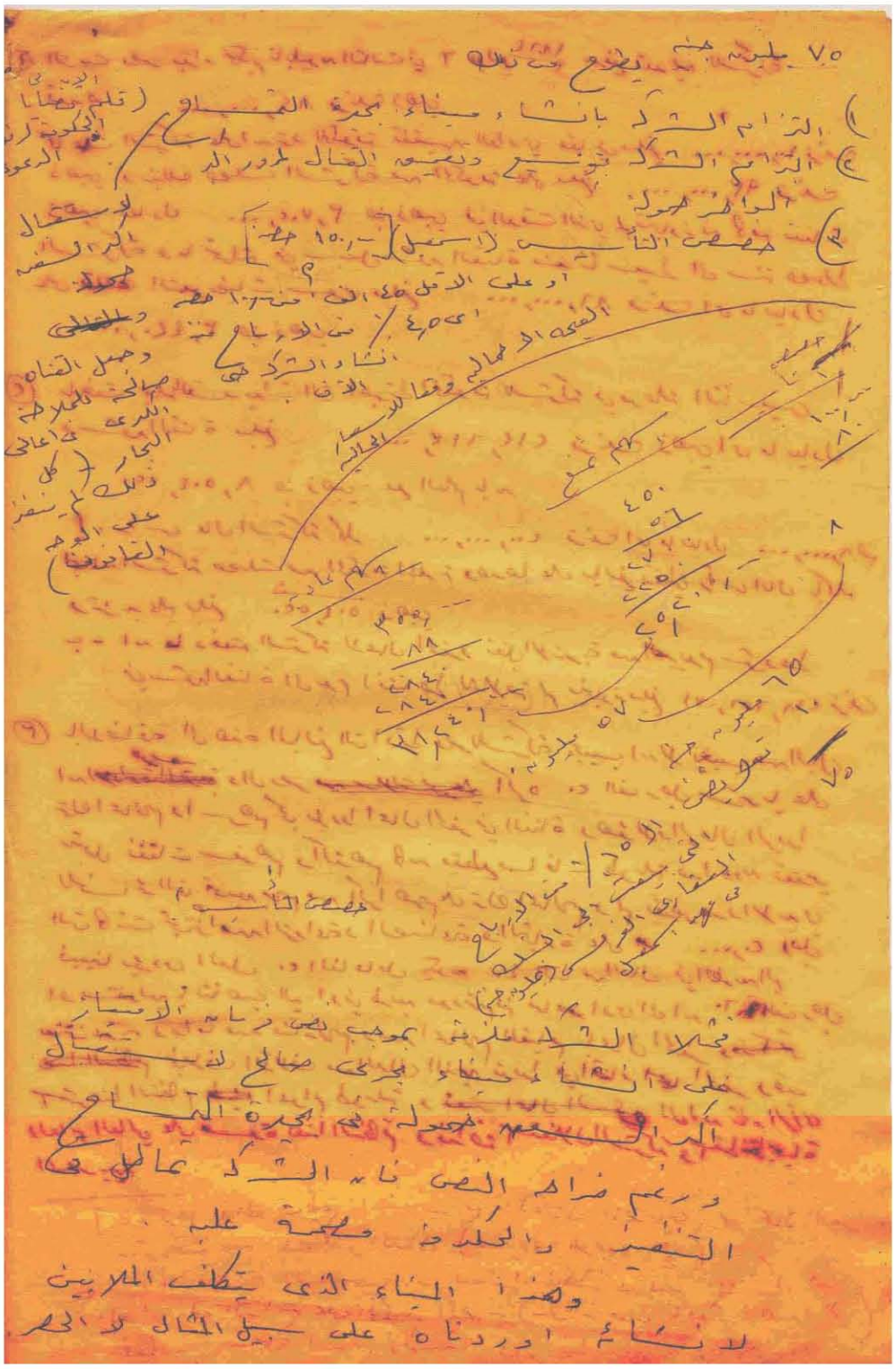

④ كانت على تلك ١٧٧,٦٤٢ سهم من اسهم الشركة وهى ما يعادل
٢٥٥,٨٤ من الاسهم العادية المتداولة وسددت ثمنها بالكامل.
بلغ فدان اسماعيل للحكومة الانكليزية ١٧٦,٦٠٢ اى ما يعادل ٣٥٢,٠٤
من الاسهم العادية بثمن قدره ٤,٠٧٦,٦٢٤ جنيه استرلينى ودفعته بريطانيا
عن طريق اصدار سندات على الخزينة البريطانية بفائدة ٣,٥ ٪ تستهلك
على مدى ٣٦ سنة على ان لا يجاوز ما يدفع سنويا لتغطية مدفوعات الدين
الاصلى والفوائد ٢٠٠,٠٠٠. وقد التزمت مصر فى نفس الوقت ان
تؤدى ٥ ٪ من ثمن الاسهم تعويضا للحكومة البريطانية عن الارباح
تلك الاسهم التى سبق لاسماعيل التنازل عنها وقد بلغ القسط السنوى لهذا
التعويض ١٩٨,٨٢٩ من هذا القسط السنوى لاستهلاك
ثمن شراء الحكومة البريطانية للاسهم يدفع ١٨٧٨ ١٢٧,١٧٥
واخذ فى التناقص. وقد اشترت فى دفع هذا التعويض عن الحكومة البريطانية الى ان
قبضت الاغلبية ارباح الاسهم كاملة ويسبب هذه الاسهم اصبحت الحكومة البريطانية حالية
على ما يعادل ٤٤,١٥ ٪ من مجموع الاسهم.

⑤ بلغت ايرادات الشركة خلال الثلاث السنوات الاخيرة ما يقرب من
١٠٠ مليون جنيه

⑥ قدرت المبالغ التى تحملتها مصر فى سبيل انشاء القناة بستة عشر مليونا من
الجنيهات كما ورد فى تقرير اللورد كرومر.

⑦ بالرغم من هذه التضحيات الفادحة والاعباء الجسيمة التى تحملها الخزانة المصرية
تضاءلت جهود الاستعمار وتكللت كفاحنا من اجل استرداد حقنا المزايا الاقتصادية
والمالية والسياسية الناشئة على وجود القناة ....

الاحتلال ....

اخلاء الشركة بكثير من تقدم مصر ....
(القصد تحدثت الحكام السابقين
عن قد يخيم فى هذا المقام لاننا نأخذ على الشركة الغش والتلاعب
وعدم المصلحة اغفال الاشارة الى موقفهم)

ويلزم الحكومة على تقصير الاوضاع واسترداد كافة المقومات

باعت مصر ٤٤ ٪ من اسهم القناة لبريطانيا باثنين ٤ مليون جنيه
استرلينى (تعويضا عن
الخسائر التى سببها له اسماعيل التصرف فيما تقدما لبعض
سنوات

التكاليف الفعلية لإنشاء دك القتال

٢١٨ مليون جنيه ذهب

أي ٨,٣ " جنيه ذهبا

ما دفع بقدا من الخزانة المصرية في صور مختلفة

٢١٢ مليون جنيه ذهبا

٨,٥ مليون جنيه

مجموع ما دفعته الخزانة فقدا وما أنفقته من أعباء مالية

~~لتوفير~~ ~~إنشاء السيل~~ في سبيل إنشاء القتال قدرها

لورد كرومر في تقرير رفعه للحكومة البريطانية ١٦ مليون جنيه

رأس مال الشركة ٨ مليون جنيه

الشركة تلاعبت في عقل من الحكام